

المصطلح القانوني: ضرورة الوعي بخصائصه للتمكن من ترجمته

حنين الحلاق

جامعة الجزائر 2. أبو القاسم سعد الله. معهد الترجمة

ملخص:

إن الترجمة القانونية من أصعب أنواع الترجمة المتخصصة وذلك نظرا للخصائص التي تميز لغة القانون عن غيرها من لغات الاختصاص، كما أن المسؤولية التي تلقى على عاتق المترجم القانوني كبيرة جدا، فأى خطأ في الترجمة قد يؤدي إلى نشوب منازعات ووقوع خسائر فادحة أو حتى أزمات دولية. ونظرا لأهمية المصطلحات في لغات التخصص عموما، فهي مفاتيح العلوم ومجامعها المعرفية، ونظرا لأن المصطلحات القانونية هي أقدم المصطلحات العلمية في بلاد العرب، اخترنا أن نسلط الضوء في هذا البحث على جملة من خصائص مصطلح القانون، والتي تسبب صعوبات ترجمية جمة، حيث سنقوم بشرح تلك الخصائص وسنبين في الوقت ذاته كيف أن عدم الوعي بها أو تجاهلها قد يؤدي إلى الخطأ في الترجمة وسنقوم في الختام بشرح بسيط للمنهجية والتقنيات التي ينبغي اتباعها أثناء ترجمة المصطلح القانوني، مع التمثيل بنماذج من اللغتين العربية والإنجليزية.

الكلمات المفتاحية:

الترجمة القانونية. المصطلح القانوني. خصائص المصطلح القانوني. صعوبات ترجمة المصطلح القانوني. منهجية ترجمة المصطلحات القانونية. تقنيات ترجمة المصطلح القانوني.

1. مقدمة:

يتفق المنظرون على أن الترجمة القانونية هي أصعب أنواع الترجمة المتخصصة، وذلك نظرا للغة الفريدة وماتحملة من خصائص تميزها عن غيرها من اللغات المتخصصة، لاسيما مصطلحاتها المعقدة والفريدة والتي تعد المصدر الأساسي لصعوبة الترجمة القانونية (Cao, 2007, p. 53)، إذ ترتبط المصطلحات القانونية بالنظام القانوني، وبما أن الأنظمة القانونية تختلف من دولة لأخرى فإن المصطلحات القانونية تختلف كذلك، وهذا ما يجعل الترجمة القانونية أصعب أنواع الترجمة (De Groot, 1987, p. 796)، ولذلك فقد اهتم الكثير من اللسانيين والمترجمين والمتخصصين في القانون على حد سواء بالدراسة والتنظير في مجال الترجمة القانونية ولغة القانون، مثل سارسيفيتش (Šarčević, 1997) وألكراز وهيوز (Alcaraz & Hughes, 2014) وكاو (Cao, 2007) وغيرهم.

إن الهدف الرئيس لهذه الورقة البحثية هو تسليط الضوء على جملة من خصائص المصطلح القانوني والتي تثير صعوبات ترجمية، خاصة إذا لم يكن المترجم واعيا بها، الأمر الذي يجعله يقوم بترجمة خاطئة أو غير دقيقة وهو ما يؤدي إلى نشوب نزاعات ووقوع خسائر نظرا لمدى حساسية هذا النوع من الترجمة. بالإضافة إلى ذلك سنتطرق إلى التقنيات التي اقترحتها سارسيفيتش لتجاوز الصعوبات التي تثيرها ترجمة المصطلح القانوني.

2. اللغة المتخصصة والمصطلح:

من الضروري الإشارة إلى مفهوم اللغة المتخصصة والمصطلح قبل الحديث عن المصطلح القانوني على وجه الخصوص، حيث عرفت توصية إيزو 1087 اللغة المتخصصة بأنها "اللغة التي توظف في حقل من الحقول المعرفية والتي تملك وسائل تعبير لغوية خاصة بها، ويقصد بوسائل التعبير اللغوية الخاصة مجموع المصطلحات والعبارات الخاصة بحقل معرفي معين بالإضافة إلى الخصائص الأسلوبية والتركيبية الخاصة بهذا الحقل" (International Organisation for standardization, 2000, p. 2). وبالتالي فإن اللغة الموظفة في مجال علوم القانون هي لغة متخصصة.

أما السمة الجوهرية للغات المتخصصة عموماً، فهي حسب حجازي (1995، صفحة 19) "المصطلحات" وقد عرف المصطلح بأنه: "كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية... إلخ) يوجد موروثاً أو مقترضاً ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم" (حجازي، 1995، صفحة 11).

3. المصطلح القانوني وخصائصه:

بناءً على ما سبق، يمكن القول باختصار أن لغة القانون هي اللغة التي توظف في حقل علم القانون والمصطلح القانوني هو كلمة أو مجموعة من الكلمات تنتمي إلى لغة القانون، ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم القانونية. أما عن الخصائص التي تميز المصطلح القانوني والتي تسبب صعوبات ترجمية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1.3. الصبغة الثقافية للمصطلح القانوني :

ذكرنا سابقاً أن لكل نظام قانوني مصطلحات خاصة به تعبر عن تاريخه وثقافته وتطوره، وبالتالي فإن المفاهيم التي تحملها المصطلحات القانونية ليست عالمية مثل مفاهيم العلوم البحتة، كالرياضيات مثلاً (Cao, 2007, p.23) ومن هنا يمكن استنتاج أهم ميزة للمصطلح القانوني، وهي الصبغة الثقافية، وقد أكدت لايرال أن صعوبة ترجمة المصطلحات القانونية ناتجة أساساً عن الصبغة الثقافية للمصطلحات القانونية، فخلف كل مصطلح قانوني هناك ثقافة قانونية.

'la difficulté de la terminologie juridique, dans une perspective de traduction, résulte également du fait que les termes du droit sont le plus souvent culturellement marqués. En effet, derrière un terme juridique, c'est toute une culture juridique qui transparait.' (Terral, 2004, p. 877)

وتتمثل تلك الصعوبات الترجمة التي تسببها الصبغة الثقافية للمصطلحات في غياب مقابلات جاهزة لها في النظام القانوني الهدف نظراً لغياب المفهوم القانوني في النظام القانوني الهدف، فكيف للمترجم يترجم مصطلحات قانون الأسرة مثلاً، والتي تستدمتها القوانين العربية من الشريعة الإسلامية، إلى اللغة الإنجليزية التي لا يوجد فيها مصطلح يعبر عن مفهوم الخلع مثلاً أو العدة أو الطلاق الرجعي أو الوقف أو الكفالة على سبيل المثال لا الحصر، وكيف للمترجم ان ينقل إلى العربية مفاهيم مصطلحات مثل common law marriage, civil marriage, order

أساساً فراغ مفاهيمي؟ ، كيف يمكن أن يتعامل المترجم مع حالة الفراغ المصطلحي التي سببها to show cause, family law facilitator

2.3. توظيف مفردات من اللغة العامة للتعبير عن مفاهيم قانونية:

إن الكم الأكبر من المفردات الموظفة في لغة القانون هو بطبيعة الحال مفردات مأخوذة من اللغة العامة (Alcaraz & Hughes, 2014, p. 18) ولقد دفعت هذه الحقيقة شاور Schauer إلى نعت لغة القانون بالطفيلية لأنها توظف مفردات اللغة العامة في سياق القانون بمعان مختلفة عن معانيها الدارجة (Cao, 2007, p. 16)، وقد تطرق ميلينكوف إلى هذه الخاصية في حديثه عن غرابة لغة القانون والتي توظف كلمات مألوفاً بمعاني غير مألوفاً (Mellinkoff, 2004, p. 12).

سنشير إلى بعض الأمثلة عن هذا النوع من المفردات في الجدولين 1 و2، حيث الجدول الأول يتعلق باللغة العربية والجدول الثاني باللغة الإنجليزية.

جدول 1: أمثلة عن مفردات عربية من اللغة العامة ومفاهيمها في لغة القانون

المفردة	المعنى في اللغة العامة	المفهوم في لغة القانون
العين	عضو الإبصار	العقار.
البدل	العوض أو الخلف	مبلغ من المال يدفع مقابل خدمة ما.
التقديم	ضد التأخير، إعطاء، تعريف	نظام قرر لحماية الأشخاص البالغين سن الرشد والفاقدي الأهلية أو ناقصها بسبب خلل عقلي أو جسماني بالغ.
غرفة	حُجْرة	فرع في هيئة قضائية.
طرف		شخص طبيعي أو معنوي يشارك في تصرف أو عقد قانوني أو يدخل في دعوى قضائية.
طعن	وخز	الدعوى التي يرفعها شخص ضد إجراء أو تصرف قانوني صادر عن سلطة إدارية أو جهة قضائية.

جدول 2: أمثلة عن مفردات إنجليزية من اللغة العامة ومفاهيمها في لغة القانون

المفردة	المعنى في اللغة العامة	المفهوم في لغة القانون
Appear	يبدو أو يظهر	المثول أمام المحكمة أو جهة رسمية
Avoid	يتجنب أو يتحاشى	يفسخ
Consideration	اعتبار	العوض أو المقابل المادي

هذه الوثيقة	هدايا	Presents
المذكور سابقا	قال	Said

أما عن التحدي والصعوبة التي تطرحها هذه الخاصية فتتمثل في مقدرة المترجم على التمييز بين ماينتهي للغة العامة وماينتهي للغة القانون وخطورة ترجمة مصطلح قانوني بحت بمفردة من مفردات اللغة العامة، خاصة وأنه من غير السهل على غير المتخصص أن يبصر تلك المفاهيم وأن يحدد ماينتهي إلى اللغة العامة وماينتهي إلى لغة القانون.

‘Le traducteur devra savoir repérer la frontière entre ce qui relève de la langue juridique et ce qui appartient à la langue courante.’ (Terral, 2004, p. 877)

3.3. اختلاف المصطلحات في اللغة نفسها:

أشار الشهابي إلى قضية اختلاف المصطلحات القانونية بين الأقطار العربية، إذ نجد أن كل قطر من الأقطار العربية يوظف مصطلحا مختلفا للتعبير عن المفهوم نفسه، وذلك رغم تقارب أنظمتها القانونية ووحدة لغتها واشتراكها في الدين والثقافة والتاريخ، ورغم قدم المصطلحات القانونية فيها، كون البلاد العربية هي مهد الرسائل السماوية والتشريعات، وسبب هذا الاختلاف هو "عدم تدقيق نقلة المصطلحات في مصطلحاتنا الفقهية على الرغم من أن عندنا كنزا من المصطلحات الفقهية الدقيقة في مبانها وفي معانيها" (1965، صفحة 117). نستعرض في الجدول التالي أمثلة عن اختلاف التسميات في البلدان العربية للمفاهيم نفسها.

جدول 3: أمثلة عن اختلاف المصطلحات القانونية في اللغة العربية

المفهوم					المهني الذي يتولى مهمة التوثيق.
التسمية	موثق	كاتب بالعدل	كاتب العدل	عدل الإشهاد	محضر العقود
النظام القانوني	الجزائري والمغربي	السوري	الأردني والعراقي	التونسي	الليبي
المفهوم	القانون الذي ينظم مسائل الزواج والطلاق والعدة والحضانة وغيرها مما يتعلق بأحوال الإنسان وعلاقاته.				
التسمية	قانون الأسرة	مدونة الأسرة	مدونة الأحوال الشخصية	قانون الأحوال الشخصية	مجلة الأحوال الشخصية
النظام القانوني	الجزائري والقطري والبحريني	المغربي	الموريتاني	السوري والمصري والأردني	التونسي

النص القانوني الذي يصدر عن رئيس الدولة أو ملكها					المفهوم
مرسوم رئاسي	مرسوم ملكي	مرسوم أميري	ظهر شريف	مرسوم رئاسي	التسمية
سلطنة عمان	والأردني	البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة	المغربي	الجزائري الموريتاني اليمني	النظام القانوني
الصحيفة التي تصدرها الحكومة والتي تحتوي مختلف المراسيم والقوانين والقرارات الحكومية.					المفهوم
الرائد الرسمي		الجريدة الرسمية			التسمية
التونسي		معظم الدول العربية			النظام القانوني

كما إن هذه الاختلافات المصطلحية ليست من قضايا اللغة العربية فقط، حيث يوضح الجدول التالي بعض الأمثلة من النظامين القانونيين الأمريكي والبريطاني.

جدول 4: أمثلة عن اختلاف المصطلحات القانونية في اللغة الإنجليزية

النظام القانوني البريطاني	النظام القانوني الأمريكي	
Company	Corporate	شركة
Crown prosecutor	District Attorney	وكيل الجمهورية
Companies house	Corporate register	سجل تجاري
Home Office	Ministry of the Interior	وزارة الداخلية
VAT (value added tax)	Sales tax	الضريبة على القيمة المضافة
Minister	Secretary	وزير
Detective superintendent	Police captain	قائد شرطة

أما عن الصعوبات الترجمة التي تطرحها هذه الخاصية فتتمثل في اختيار المصطلح المناسب والمألوف في النظام القانوني الهدف، فلا يمكن الحديث عن ظهور شريف على سبيل المثال في سياق النظام القانوني الجزائري وذلك لغياب هذا المصطلح فيه.

4.3. تعدد دلالات المصطلح الواحد:

رغم أنه يفترض أن يحمل المصطلح الواحد مفهوما واحدا في الحقل الواحد، إلا أن الأمر مختلف في لغة القانون، إذ يتميز المصطلح القانوني بتعدد الدلالات، حيث يمكن أن يشير المصطلح القانوني الواحد إلى عدة مفاهيم قانونية، تختلف باختلاف السياق، أي باختلاف القانون الذي يرد المصطلح فيه.

‘...the fact that the language of the law is polysemous. Contrary to the exact sciences, it sometimes occurs that the same term is used in a different sense in different laws...’

(Šarčević, 1988, p. 965)

سنوضح في الجدول 5 و6 بعض الأمثلة عن المصطلحات التي تختلف مفاهيمها باختلاف القوانين التي تنتمي إليها.

جدول 5: أمثلة عن مصطلحات قانونية عربية متعددة الدلالات

المصطلح	القانون	المفهوم
ولاية	قانون الأسرة	خضوع الطفل القاصر حتى سن الرشد لسلطة الأب ليوفر له الأمن، الصحة والآداب. عند وفاة الأب تعود ممارسة الولاية للأم. (القرام، 1998، صفحة 264)
	القانون الإداري	جماعة عمومية محلية ومنطقة إدارية تابعة للدولة تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلالية مالية، كما تناط بها صلاحيات سياسية، اقتصادية، إجتماعية، وثقافية. (القرام، 1998، صفحة 277)
إنابة	القانون الإداري القانون الدستوري	مدة من الوقت يتم خلالها إشغال وظيفة من طرف شخص آخر غير الموظف الأصلي. (القرام، 1998، صفحة 161)
	القانون المدني	الوكالة أو الإنابة هو عقد بنقضاءه يفوض شخص شخصا آخر للقيام بعمل شيء لحساب الموكل وباسمه. (المادة 571 من القانون المدني).
طرد	القانون المدني	حكم قضائي يلزم الشخص الشاغل لعقار دون حق أو سند رسمي بإخلاء الأمكنة بمجرد تبليغه الحكم، كما يطبق هذا القرار على المستأجر عند نهاية مدة الإيجار أو على عدم احترام هذا الأخير لشروط العقد. (القرام، 1998، صفحة 128)
	القانون الدولي العام	هو أن تقوم السلطات العمومية لبلد ما باقتياد أجنبي إلى الحدود لأي سبب كان، وذلك بموجب قرار طرد. (القرام، 1998، صفحة 128)

جدول 6: أمثلة عن مصطلحات إنجليزية متعددة الدلالات

المصطلح	القانون	المفهوم
Execution	الجنائي	الإعدام.
	الإجراءات المدنية	تنفيذ.

العقود	تحرير المستند، إنشاؤه بما في ذلك توقيعه وبصمه وإعلانه.
الموارث	عقب، ذرية، أولاد من أصل واحد.
الإجراءات	موضوع النزاع، وجه الخلاف.
المالية	إصدار نقد أو سند.
المسائل المدنية	صلة تنشأ بين العائلات أو القبائل بالتزاوج.
قانون دولي	محالفة، حلف أو تحالف، تضافر الذي ينشأ بين الدول لغاية معينة وفائدة متبادلة.

4. المترجم في مواجهة المصطلح القانوني:

بالرجوع إلى أدبيات الترجمة القانونية عموماً، نجد أن الهدف الأساسي للمترجم القانوني هو تحقيق التكافؤ الوظيفي، فالترجمة القانونية ليست ترجمة من اللغة المصدر للغة الهدف، بل هي ترجمة من النظام القانوني للغة المصدر إلى النظام القانوني للغة الهدف، ويشير رى دوغروت (De Groot, 1987, p. 797) في هذا الصدد إلى أنه عند ترجمة النصوص القانونية هناك ما هو أهم من المهارات اللغوية للمترجم، إذ يجب أن يمتلك المترجم مهارة المقارنة بين المفاهيم القانونية للمصطلحات بين النظام القانوني المصدر والنظام القانوني الهدف، أي بعبارة أخرى أن يمتلك مهارة البحث عن المكافئ الوظيفي. مع ذلك، فإنه ليس من الممكن دائماً تحقيق التكافؤ الوظيفي وذلك لأنه كما أشرنا سابقاً لأن لكل نظام قانوني مصطلحات خاصة به، وحتى لو تشابهت مفاهيم المصطلحات إلا أنها نادراً ما تتطابق (Cao, 2007, p. 59).

سنحاول فيما يلي شرح التقنيات التي اقترحتها سارسفيتش للترجمة المصطلحات القانونية وذلك بالاستعانة

بمجموعة من الأمثلة. سنشرح من خلال المثال الأول مفهوم المكافئ الوظيفي والذي تعرفه سارسفيتش كالتالي:

"A term designating a concept or institution of the target legal system having the same function as a particular concept of the source legal system" (Sarcevic , 1997 , p. 236)

ويعني " مصطلح يشير إلى مفهوم أو مؤسسة في النظام القانوني الهدف له نفس الوظيفة كمفهوم أو مؤسسة في النظام القانوني المصدر". فإذا أخذنا على سبيل المثال مصطلح "Child custody" الذي نجد له عدة مقابلات في القواميس القانونية العربية، مثل وصاية ورعاية وحضانة وولاية وغيرها والتي نجدها في القوانين العربية، الأمر الذي يجعل المترجم في حيرة من أمره ويصعب عليه اختيار المكافئ الأصح، ولتذليل هذه الصعوبة يجب على المترجم قبل كل شيء أن يعي تماماً مفهوم المصطلح في النظام القانوني المصدر، فيلجأ إلى القواميس أحادية اللغة وكتب القانون وغيرها من الوسائل التي تزوده بشرح واف للمصطلح لكي يتمكن من إيجاد المكافئ الوظيفي، وبالرجوع إلى مثالنا، نجد أن قاموس المصطلحات القانونية يعرفه كالتالي:

"The care and control of minor children awarded by the court to one parent in a divorce proceeding" (Dictionary of Legal Terms , 1998, p. 116)

"حق رعاية الأطفال القاصرين والإشراف عليهم والذي تمنحه المحكمة لأحد الأبوين في دعوى طلاق" (ترجمتنا)

أما قاموس مريم ويبستر للقانون (Merriam Webster) فيعرفه على أنه:

"Care and maintenance of a child that includes the right to direct the child's activities and make decisions regarding the child's upbringing." (Child Custody , n.d)

ويتفق المفهوم الأول والثاني الذي يعني حرفيا " رعاية الطفل والعناية به والتي تشمل الحق في توجيه نشاطات الطفل واتخاذ القرارات فيما يتعلق بتربيته" مع مفهوم الحضانة في القوانين العربية عموما وفي القانون الجزائري على وجه الخصوص، إذ نجد في قانون الأسرة، باب آثار الطلاق، المادة 62 أن الحضانة هي: " رعاية الولد وتعليمه والقيام بتربيته على دين أبيه والسهر على حمايته وحفظه صحة وخلقا"، وبذلك فإن المكافئ الوظيفي لـ child custody هو الحضانة ولايجوز ترجمته لا بوصاية ولارعاية ولا ولاية لأنها تحمل مفاهيم قانونية تختلف عن المفهوم المنشود.

لكن كثيرا ما يتعذر إيجاد المكافئ الوظيفي للمصطلح، والحل هنا هو الترجمة الحرفية، أو ما تسميه سارسفيتش بالمكافئ الحرفي والذي تعرفه بأنه: "عبارة تصف المصطلح أو وظيفة المؤسسة أو مفهوما معينا" وتشتراط أن يكون المكافئ الحرفي مفهوما ولا يشير إلى أي مفهوم قانوني في النظام الهدف (Šarčević, 1988, p. 972)، فعلى سبيل المثال مصطلح institutionalized persons، وهو مصطلح خاص بالنظام القانوني للولايات المتحدة الأمريكية، التي سنت قانونا لحماية حقوق الأشخاص المودعين في المؤسسات الحكومية، مثل السجون والأحداث ومراكز العلاج وغيرها من المؤسسات التي نجدها مذكورة بالتفصيل في متن هذا القانون (Civil Rights Of Institutionalized Persons, 2015) أما فعل To institutionalize فيشرحه قاموس مريم ويبستر بأنه:

"To place or confine in an institution, esp. one for the care of mental illness, alcoholism, etc." (To institutionalize, n.d.)

"ايداع أو حجز في مؤسسة، لاسيما مؤسسات علاج الأمراض العقلية والادمان وغيرها." (ترجمتنا)

وبالبحث في القواميس القانونية لا نجد أي أثر لهذا المصطلح في اللغة العربية، وذلك لأنه يشير إلى مفهوم ينتمي إلى النظام القانوني الأمريكي على وجه الحصر، أي لا مكافئ وظيفي له في الأنظمة العربية، وبالتالي سنقوم بوضع المكافئ الحرفي له، أي الأشخاص المؤسساتون، ورغم أن هذا المصطلح لا يشير إلى أي مفهوم في الأنظمة العربية إلا أنه غير واضح، وبالتالي فإن خيار المكافئ الحرفي غير مناسب ويجدر بنا اللجوء إلى ماتسميه سارسفيتش بالمكافئ الوصفي والذي تعرفه كالتالي: عبارة تصف المصطلح أو وظيفة المؤسسة أو مفهوما معينا، وبذلك يمكن أن نقترح الترجمة التالية: الأشخاص المودعون في مؤسسات الرعاية أو الاصلاح الحكومية. أما التقنية الرابعة والأخيرة، فتتمثل في الاقتراض والذي تنصح سارسفيتش باللجوء إليه إذا تعذر وضع مكافئ وصفي للمصطلح.

الخاتمة:

إن الصعوبات التي تعترى ترجمة المصطلحات القانونية راجعة في مجملها إلى الخصائص التي تميز هذه المصطلحات. فالصبغة الثقافية للمصطلح القانوني تطرح صعوبة إيجاد المكافئ للمصطلح في النظام القانوني الهدف، وتوظيف مفردات اللغة العامة في لغة القانون يطرح صعوبة القدرة على التمييز بين المفردة والمصطلح القانوني، وتعدد دلالات المصطلح الواحد يطرح صعوبة اختيار المصطلح المناسب في السياق المناسب، واختلاف المصطلحات المعبرة عن المفهوم نفسه في اللغة الواحدة يطرح صعوبة وضع ترجمة طبيعية ومألوفة في النظام القانوني الهدف.

ولتجاوز هذه الصعوبات ينبغي على المترجم، بالإضافة إلى المهارة اللغوية، توخي الحذر وفهم المصطلحات وماتحمله من مفاهيم في النظام القانوني الذي تنتهي إليه باللجوء إلى القواميس أحادية اللغة والقوانين وغيرها من الوسائل التي تساعد على استيعاب المصطلح، بعد ذلك يمكنه الاستعانة بالقواميس المزدوجة والقوانين وغيرها من الوسائل التي تساعد في إيجاد المكافئ الوظيفي للمصطلح، وإذا تعذر إيجاد المكافئ الوظيفي يلجأ المترجم إلى المكافئ الحرفي، وفي حال تعذر المكافئ الحرفي يلجأ إلى المكافئ الوصفي أو إلى الاقتراض كحل أخير إذا تعذر كل ما سبق.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

ابتسام القرام. (1998). *المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قاموس باللغتين العربية والفرنسية*. البليدة: قصر الكتاب.

الشهابي، م. (1965). *المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث*. جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية.

المسدي، ع. (2010). *مباحث تأسيسية في اللسانيات*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

حجازي، م. (1995). *الأسس اللغوية لعلم المصطلح*. القاهرة: دار غريب.

قائمة المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

Alcaraz, E., & Hughes, B. (2014). *Legal Translation Explained*. New York: Routledge.

Cao, D. (2007). *Legal translation*.

Child Custody . (n.d). Retrieved October 17, 2021, from Merriam Webster:
<https://www.merriam-webster.com/dictionary/custody>

Civil Rights Of Institutionalized Persons. (2015, August 6). *U.S Department of Justice*.
Retrieved from <https://www.justice.gov/crt/civil-rights-institutionalized-persons>

De Groot, G. R. (1987). The point of View of a Comparative Lawyer. *Les Cahiers de Droit*, 28(4), 793–812. Retrieved from <https://id.erudit.org/iderudit/042842ar>

Gifis, S. H. (1998). *Dictionary of Legal Terms* . B.E.S Publishing.

International Organisation for standardization. (2000). *ISO 1087-1: Terminology work, Vocabulary, Part 1: Theory and application*. Switzerland.

Lerat, P. (1995). *Les langues spécialisées* . France: Presses Universitaires de France.

Mellinkoff, D. (2004). *The Language of the Law*. Eugene : Wipf and Stock .

Sarcevic , S. (1997). *New Approach to Legal Translation* . Kluwer Law International.

Šarčević, S. (1988). Bilingual and Multilingual Legal Dictionaries: New Standards for the Future. *Revue générale de droit*, 19(4), 961-978.

Terral, F. (2004, December). L’empreinte culturelle des termes juridiques. (L. P. Montréal, Ed.) *Meta*, 49(4), 876–890. Retrieved September 06, 2021, from
<https://id.erudit.org/iderudit/009787ar>

To institutionalize. (n.d.). Retrieved from Merriam Webster Dictionary:
<https://www.merriam-webster.com/dictionary/institutionalize>

